أمة 2013

• للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل maglesalomma@alanba.com.kw

(متين غوزال)

مرشح الدائرة الأولى المحامي نواف الفزيع

جانب من الحضور

حض ناخبي الدائرة الأولى على المشاركة لإصلاح الشأن العام والخروج من حال التشاؤم

نواف الفزيع: سأطالب بمنحة ملياري دينار لإسقاط فوائد القروض

وعد مرشح الدائرة الأولى المحامي نواف الفزيع ناخبيه باستمراره في الوقوف بجانب أصحاب القروض في حال وصوله الى المجلس المقبل عبر استصدار قانون بمنحة بقيمة 2 مليار دينار لإسقاط كامل فوائد القروض، معتبرا ان هذا القانون قادم لا محالة.

وشدد الفزيع خلال الندوة الجماهيرية التي نظمها لناخبي الدائرة في فندق الريجنسي أمس الأول تحت عنوان «الكويتي أولى» على ان صوت الشعب وارادته يعلوان على كل الأصوات، مؤكدا ان مراعاة المصلحة الداخلية العليا أولى من أي مصالح أخرى لأن «ما يمكن ان يهزك من الداخل اقوى مما يمكن ان يهزك من الخارج».

وقال: لا خطوط حمراء لديه سوى الدستور والشعب الكويتي الذي يحارب اليوم في قوته ومعيشته، معتبرا ان وصف طروحاته بالشعبية لن تضر به لأنه من الشعب ويمثل الشعب وحرقته على الشعب.

وانتقد الفزيع توزيع 11 مليار دولار كمنح خارجية خلال العام الحالي، متسائلا: من هو الأولى بهذه الأموال التي تعتبر حق أهل الكويت ومالهم ورزقهم؟ قائلا: نريد ارسال رسالة الى اهل الكويت بأكملهم مفادها أن «الكويتي أولى» ابن كويت الدستور التي تجرع مر التغرب عنها في صغره، مضيفا: نحن اليوم «ما نخليها» فالكويت بالنسبة لنا ليست مرتبطة بأصحاب الأموال في الخارج ولا ننظر إليها كالبقرة الحلوب كما يراها البعض.

نعم طروحاتي شعبية لأن الكويتي مستهدف في قوته ومعيشته

صوت الشعب وإرادته يعلوان فوق صوت الحكومة وسأعيد استجواب وزير المالية

ورد على تساؤل البعض حول جدوى المشاركة في ظل استمرار هذه الحالة في ابطال المجالس وحلها من ثم إجراء انتخابات ما يدفع الى الملل من الأوضاع الراهنة، قائلا «ان المشاركة هي مبدأ فنحن نشارك من أجل الآخر وليس من أجل المناقصات والمشاريع والرئاسة او النظر فيمن سيكون الرئيس بل نشارك لنشرع ونستجوب من نجده مقصرا من اجل المواطن وهذا ما يجب ان يكون عليه الخيار العام».

وقال: يجب علينا ان نشارك اذا كنا نريد ان ننقذ الوضع العام من حالة التشاؤم التي نعيشها والمشاركة يجب ان تكون ليس لفئة او لطائفة او لمناقصة أو مشروع وانما للمواطن الذي يتكلم عنه الدستور الذي كفل له الحق في العيش الكريم.

وأضاف «عندما نتحدث عن الطبقة المتوسطة يقول البعض اننا نتكلم عن قوانين لدغدغة مشاعر الناخبين مع انهم يعرفون حق المعرفة ما هي مواقفنا تجاه هذه الطبقة ودفاعنا عنها»، مشيرا الى ان هناك من يحاور ويشاكل في مسألة الرواتب والعلاوات وحقوق المواطن بالمقابل لا يتقبلون منا ان نسألهم عن أموال تصرف هنا وهناك»

وأشار الى مسألة زيادة علاوة الأولاد الى 25 دينارا التي رأت فيها بعض الأطراف في الحكومة انها ستؤدي الى انهيار البلد وستوصل الميزانية الى حد الإفلاس مقارنا اياها مع زيادة متوسط العقار خلال 10 سنوات من 50 ألف دينار الى 200 ألف دينار وهذه القضية التي لا يثيرها احد من هؤلاء ما خلق مشكلة معنا ومع النواب الذين لا يذهبون الى المجلس لخدمة مشاريع او مناقصات وانما لخدمة المواطن.

وقال «نحن نريد خدمة المواطن ونريد ان نكون صوت الأغلبية الصامتة داخل هذا المجلس هذه الأغلبية التي تفكر في قوتها وفي تعليم ابنائها في الجامعة وفي ايجاد فرص عمل» مؤكدا ان المرحلة السابقة اثبتت ان الشعب الكويتي ليس شعبا مؤزما او يحب التأزيم وانما يريد ان يعيش.

نواف الفزيع مرحبا بأحد ابناء الدائرة الأولى

حضور نسائي

منحة مصر

وأثار الفزيع مسألة المنحة لمصر، قائلا: «مصر في قلبي ولا مزايدة على ذلك والشعب المصري يهمنا ويستحق ان نقف معه كما وقف معنا وقت الغزو» ولكن ان تتم مراعاة المصلحة الخارجية العليا التي تقتضي صرف المنح والا يراعى ابن البلد في الداخل وهو الذي يمثل المصلحة الداخلية العليا فهذا الأمر غير مبرر ابدا لأن ما يهزك من الداخل أقوى مما يمكن ان يهزك من الخارج».

ولفت الى ان بنظر البعض ان 850 مليون كلفة تدفع لمرة واحدة لزيادة علاوة الاولاد والقرض الإسكاني ستؤدي الى الإفلاس بينما تدفع الكويت 11 مليار دولار منح خلال 2013 ، مفندا بأن هذه المنح التي دفعت الى البحرين بقيمة 1,250 وعمان والاردن والمغرب المبلغ ذاته ومصر 4 مليارات بينما كلفت صفقة الداو 2,2 مليار، متسائلا: هل ما يهدد بالإفلاس المواطن الفقير الذي يبحث عن علاوة او تحسين وضع أو منزل؟

وأضاف «فليقولوا عني بأني شعبي ولكن من حقنا ان نفهم من هو الأولى بالـ11 مليار دينار والكثير منا مازال ينتظر مسكنا منذ 17 عاما، من هو الأولى أليس اولادنا وعيالنا؟» مؤكدا «نحن لا ننظر الى هذه المنح منة أو حسدا بل ننظر اليها بعيون ابنائنا ممن لا يجدون فرصة للالتحاق بالجامعة او لإيجاد وظيفة أو لمسكن مازال اكثرنا ينتظره منذ فترة طويلة من الزمن». ولخص الفزيع مطالباته الشعبية بقول واحد مفاده ان «الكويتي مستهدف في قوته ومعيشته»، مجيبا كل من يقول عنه بأن طروحاته شعبية بالقول «نعم نحن من الشعب ونمثل الشعب ونعمل من أجل الشعب وحرقتنا على الشعب». ورد على وزير المالية مصطفى الشمالي حول قوله إن لا صوت يعلو على صوت الحكومة بأن الشعب ارادة وإرادته تعلو فوق صوت الحكومة، الوزير يجب ان يكون منفذا لهذه الإرادة، لافتا الى ان الصوت الذي منع استجوابه المرة الماضية لن يكون متوافرا خلال المرحلة المقبلة لأن الرأي العام هذه المرة لن يرحم. وقال انه على كل من يتجاوز حدود سلطته التي رسمها الدستور عليه ان يرحل والا يعتقد انه السيد والآخرون عبيدا وان صوته يعلو على صوت الشعب فيما كان يحارب كي لا تصرف زيادة او علاوة او بدل ايجار لأبناء الشعب.

وقال «نحن لا نقيس أهل الكويت بالمال وانما بالكرامات والكرامة في المشاركة من أجل رفعة الرأس لاننا جميعا مصيرنا واحد ويجب الا نبحث سوى عن شيء واحد وهو المصلحة الداخلية العليا ومحاربة كل من يستهدف الكويتي في قوته ومعيشته».

ووعد الفزيع بأن اول ما سيقوم به حال وصوله الى المجلس العمل على استصدار قانون بمنحة 2 مليار دينار لإسقاط جميع فوائد القروض، مؤكدا ان هذا القانون قادم لا محالة، كما خضنا معركة القانون السابق وصمدنا بالرغم من الكلام والشعارات ومن عمل لمصلحة البنوك التي كانت الجزار وباتت القاضي، ساردا مسيرة القانون السابق لإسقاط الفوائد وما واجه من عقبات لحين اقراره.

واضاف «يكفينا كلاما وشعارات فهناك في المجلس من يبيع ويشتري بالحكومة وبالناس ويداري مصلحة التجار، لافتا الى انه كما كان في الانتخابات الماضية ابن المستقلين المحافظين وابن الطبقة المستقلة». وختم «اليوم انتم مستهدفون بشكل كبير لأنكم الحد الفاصل مع من يستولون على مقدرات البلد ولذلك نقول الكويتي اولى وليس لدينا خطوط حمراء سوى الدستور والشعب الكويتي الذي سندافع عنه ابدا ودائما».

• دارين العلي

ماجد المطيري: على الحكومة السعي بجدية لحل قضية الإسكان

اكد مرشح الدائرة الخامسة ماجد مساعد المطيري ضرورة السعي بجدية لإيجاد حلول جذرية لمعالجة قضايا الاسكان التي اصبحت تشكل هاجسا يؤرق المواطنين جميعا، والشباب الكويتي خاصة، لاسيما في ظل تفاقم المشكلة عاما بعد آخر، إذ بلغت الطلبات الإسكانية المتراكمة حتى الان ما يزيد على 103 آلاف طلب وفقا لتقارير وزارة الدولة لشؤون الاسكان، لافتا في تصريح صحافي الى ان التأخير والتسويف والتأجيل في ايجاد حلول ناجعة لهذه المشكلة خلق منها ازمة باتت تهدد الامن الاجتماعي لتأثيرها المباشر على شرائح واسعة من المواطنين الكويتيين، ليس من لديهم ازمة بيت فقط بل هناك تداعيات اجتماعية كثيرة طالت اهل «صاحب طلب السكن» وأهل زوجته ناهيك عن حالة القلق النفسي والتوتر التي يعيشها الزوجان نتيجة الشعور بعدم الاستقرار وفقدان التوازن مما نشأ عنه بالفعل العديد من حالات الطلاق والخراب الاسري والتفكك، وغير ذلك من امور.

واوضح المطيري ان حل مشكلة الاسكان في الكويت غاية البساطة اذا ما توافرت النية لدى الحكومة على حل هذه الازمة فهي لا تحتاج إلى الكثير من التحليل والبحث والتوقعات خاصة ان كل مقومات الحل متاحة مثل الفوائض المالية التي احتارت الدولة في كيفية صرفها او استثمارها او تخزينها، اضافة الى المساحات الشاسعة والواسعة الموجودة في الدولة وتأييد كل ابناء الشعب قاطبة لحل مشكلة الاسكان دون معارض واحد.

واشار الى ان 5٪ من المساحات الفارغة الشاسعة تكفي لحل ازمة السكن لمائة سنة مقبلة حيث سيصبح اجمالي المناطق المأهولة في الكويت عندها 10٪ اي ضعف النسبة الحالية، وما على الحكومة الا ان تحدد الاراضي الخاصة بالقطاعات النفطية والقطاعات العسكرية وتفكر في المساحة الاخرى المتبقية فيكون لديها مئات الخيارات وآلاف البدائل.

ومضى قائلا: ان المخطط التنظيمي للدولة يجب ان يعاد تأهيله وأن تعمل الحكومة على اسس واضحة وسليمة تقدم قيمة مضافة للكويت الحديثة وعدم التسرع او الاستهتار فيما يخص هذا المخطط حتى لا يتكرر مسلسل تخصيص مواقع اسكانية ثم تسحب بعد ذلك لأسباب جيولوجية مثلما حدث في مناطق غرب هدية، كما ان بعض المساحات التي تشغلها وزارة الدفاع من قطع عسكرية وغيرها تقع على تخوم البنيان المدني وهذا امر غير مستحب ونحن نرى وجوب انتقال هذه القطع والوحدات الى اماكن اخرى والاستفادة من مكانها لبناء وحدات سكنية للمواطنين بعد اعادة تأهيلها وتخديمها بالشكل المناسب للسكن المدني.

ماجد مساعد المطيري

مفوز المطيري: أدعو وزير الدفاع إلى التراجع عن قرار تسريح العسكريين

مفوز المطيري

طالب مرشح الدائرة الرابعة مفوز فواز المطيري وزير الدفاع بالتراجع عن قرار تسريح العسكريين.

وقال انه سيعمل في حال حصوله على ثقة أبناء الدائرة الرابعة على إصدار تشريع في المجلس المقبل يمنع بموجبه تسريح العسكريين إلا بعد السن القانوني او بسبب القيد الأمني.

وأكد ان تسريح العسكريين هو عنوان آخر للتناقض الحكومي، ففي الوقت الذي يتم فيه تسريحهم من وزارة الدفاع يسمح لهم بالعمل في وزارة الداخلية، وعليه فان على الوزير الخالد استحقاق عودة من تم تسريحهم الى عملهم والتراجع عن قراره غير المدروس.

واختتم المطيري تصريحه موجها حديثه الى الشيخ أحمد الخالد: «نحن في شهر رمضان وهو شهر كريم، فأتمنى ألا ينتهي هذا الشهر إلا وجميع العسكريين الذين تم تسريحهم عادوا إلى عملهم،أو إلتحقوا في العمل بوزارة الداخلية، لاسيما انهم أصحاب خبرة كبيرة، وان يأتي القرار منك اليوم حتى لا نجبرك عليه غدا».

طالب السلطتين بوضع مصالح الشباب وطموحاتهم نصب أعينهم

سعود الحمادة: تفعيل قانون دعم العمالة الوطنية

طالب مرشح الدائرة الانتخابية الخامسة سعود سلمان الحمادة بعدم هدر طاقات الشباب الكويتي والا نتجاهل تفشي البطالة في المجتمع، لان ذلك من شأنه ان يدخل الشباب في دوامات من الانحراف والعنف وتعاطي المخدرات وغيرها من الجرائم والامراض.

وقال الحمادة ان القضاء على مشكلة البطالة يأتي في مقدمة اولوياتي ويجب ان يكون من اولويات عمل الحكومة خلال السنوات الاربع المقبلة، مطالبا الحكومة بأن تصنع برنامجا زمنيا للقضاء على تلك المشكلة التي اصبحت تهدد كل بيت من بيوتنا.

واستغرب الحمادة تجاوز عدد العاطلين عن العمل من الكويتيين الآلاف، لانه لا يجوز في دولة مثل الكويت تمتلك كل هذه المقومات المادية وتلك الثروات الضخمة ان تصبح لديها مشكلة بطالة، مؤكدا انه لابد من تشجيع الشباب والخريجين والمهنيين على الانخراط في مشاريع صغيرة او متوسطة بدعم من الدولة وتخصيص صناديق لذلك، لاقراض هؤلاء الشباب ومساندتهم في انجاز مشاريعهم التي يقدمون جدوى عنها لهذه الصناديق والتيسير عليهم وسرعة البت في اقراضهم للبدء فورا بهذه المشاريع التي تشكل البنية المكملة للمشاريع الكبرى.

واضاف الحمادة انه لابد من تفعيل قانون دعم العمالة الوطنية وتكويت الوظائف الحكومية والزام الشركات في القطاع الخاص بنسبة تعيين العمالة الوطنية فيها اسوة بدول الخليج كافة، معربا عن امله في القضاء على البطالة والحد منها، مؤكدا على ضرورة ان نراعي مخرجات التعليم حيث ادى تكدس اختصاصات معينة على حساب اختصاصات اخرى مما ادى الى اصطفاف الطوابير على هامش التوظيف وزاد من مشكلة البطالة.

واعتبر الحمادة ان من حق الدولة مساندة الشعوب المنكوبة من دول العالم المختلفة وتلك التي تضررت مما سمي بـ«الحريق العربي» لكن عليها في الوقت ذاته الا تنسى ان هناك ابناء لها عاطلين عن العمل رغم ان معظمهم من الخريجين وحملة المؤهلات العالية التي يجب الاستفادة منهم والعمل على ايجاد وظائف او مشروعات يديرونها بأنفسهم ليصبحوا عناصر منتجة في الوطن بدلا من ان يظلوا مستهلكين وعاطلين عن العمل.

واختتم تصريحه بقوله: ان على الحكومة ان تضع المصالح الشبابية نصب اعينها ساعية للاستفادة من قدرات وابداعات هذه الفئة وتوظيف قدراتهم للرقي ببلدنا الحبيب، فالشباب كما قال: طاقة لابد من الاستفادة منها بتوظيفها في المكان الصحيح، ولا يخفى على احد اسباب قيام الربيع العربي، واستهتار حكوماتهم بطموح الشباب وقدراتهم، منبها الحكومة الى خطورة الموقف.

سعود الحمادة